

اقتصاد

سياسة نقدية.. ماذا حدث؟

عامر الياس شهدا

الاستهلاك عن طريق زيادة الرواتب ضمن هامش محدود.

٧ - إعادة بناء الثقة بين مصرف سورية المركزي والمجتمع وبين المجتمع والعملة الوطنية عن طريق تشجيع اكتناز العملة الوطنية.

٨ - التروي والعقلانية في استخدام أدوات السياسة النقدية، واتباع سياسة عدم التسرع لتلافي الدخول بمخبرات التجارب كما كان يحدث سابقاً.

وهنا لا بد من تسليط الضوء على ما أشار إليه حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور نريد درغام على صفحته على

«الفييس بوك»: إن أحد أسباب تحسن الليرة السورية عودة السوريين إلى ورشاتهم وتحسين شروط التجارة الداخلية والخارجية وأشار إلى الدور الذي تلعبه كل من وزارة الاقتصاد في تشجيع السلع الأساسية اللازمة للإنتاج ما يعني إمكانية إحلال السلع المنتجة محلياً مكان المستوردة بالتعاون مع الجهات الإنتاجية - ودور وزارة التجارة الداخلية الإيجابي في التدخل مما يمكنها من تحقيق تخفيضات إضافية في الأسعار.

وما لفت نظرنا قيام الدكتور نريد درغام بمطالبة المجتمع للشروع بحملة شعبية متكاملة لتنفيذ هذا التخفيض في الأسعار وأعتبره إشارة للريعية في الانتصار بميدان الاقتصاد على الفقر والبطالة كما ينتصر الجيش العربي السوري في ميدان الحرب

على الإرهاب. من جانبنا نقول: إن توجه السيد الحاكم للمجتمع بين الحين والآخر أدى إلى وجوع تفاعل حقيقي بينهما كما أدى إلى رفع مستوى الثقة بالسياسة المتبعة من قبل المصرف المركزي والثقة بنسبته تفكير حاكم المصرف.

ويعورنا ندعو المجتمع للتفاعل أكثر باتجاه الثقة بالعملة الوطنية وعدم الانجرار خلف شائعات يطرحها المضاربون بين الحين

والآخر وعدم التهاون في دعم تخفيض الأسعار والقيام بعمل مؤثر في ذلك عن طريق الامتناع عن استهلاك أي مادة يشعر المجتمع بارتفاع سعرها دون مبرر، وهذا الأمر يشكل ضغطاً كبيراً باتجاه تخفيض الأسعار. وطريقاً أقصر للوصول

إلى نتائج يستفيد منها الجميع لذلك يجب عدم الاتكالية على القرارات والإجراءات الحكومية والسير باتجاه ترجمة الفعل الشعبي على أرض الواقع. ويعتبر هذا الفعل إيجابياً وهو بمصاف إعلان حرب شعبية على الفقر والبطالة والاحتكار

وبنفس الوقت يعتبر دعماً اجتماعياً حقيقياً للقوة الشرائية لليرة السورية وأعتقد حربه ضد الإرهاب.

يقوم مصرف سورية المركزي منذ أكثر من عام بالتوجه للبحث عن شروط التوازن النقدي الذي يتطلب البحث عن استخدام أساليب جديدة في التحليل النقدي تربط المتغيرات النقدية والنشاط الاقتصادي عن طريق السلوك الإنفاقي للمجتمع أي إنه تم التوجه إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية والإنفاق العام من ناحية والربط بين الإنفاق العام ومستوى الأسعار

والإنتاج من ناحية أخرى. وهذا الأمر أدى إلى تفصيل دعم الإنتاج عن زيادة الرواتب، رغم اعتقادنا أن زيادة الرواتب لن يكون له تأثير كبير على موضوع التضخم وهناك أدوات يمكن استخدامها في حال حدوثه.

ونتيجة التحليل الواقعي الذي اتبعه مصرف سورية المركزي للوضع النقدي وحالة الأسعار في السوق توحدت الصورة أكثر فالتضخم الحاصل هو زيادة في المستوى العام للأسعار ناشئة عن وجود فجوة بين حجم السلع والدخل النقدي المتاح للإنفاق. وعلى اعتبار أن جزءاً من الكتلة النقدية المتداولة خارج إطار الرقابة نتيجة الوضع الأمني فلم تعد تداولها هي الدافع إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار بل إن الارتفاع بالأسعار قد حدث نتيجة العجز أو قصور الدخل وذلك بسبب انخفاض الإنتاج

وسوء توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة الأوضاع المتدهورة في القطاع الزراعي. كل هذه الأمور أدت إلى الفقر والبطالة وارتفاع الأسعار وتراجع قدرة الدخل على الاستهلاك إضافة إلى اختلالات هيكلية ووظيفية في النشاط الاقتصادي.

من خلال المتابعة أعتقد أن مصرف سورية المركزي لم يختصر عمله على تثبيت سعر الصرف فقط فما يقوم به المركزي أصبح واضحاً ويتبرج على أرض الواقع وأصبحت أهدافه الإستراتيجية أكثر وضوحاً وأهمها:

١ - قطع مسافة جيدة تمكن المركزي من وضع سياسة نقدية حقيقية ملائمة ومتناغمة مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والنقدية.

٢ - وضع ضوابط واستخدام أساليب حديثة لضبط الكتلة النقدية في التداول عن طريق نظام الدفع الإلكتروني.

٣ - دعم الإنتاج ورفع قدرته على تلبية حاجة السوق للوصول إلى تقليص الاستيراد.

٤ - تخفيض الأسعار من خلال تثبيت سعر الصرف وضغط التكلفة.

٥ - خلق تناغم بين سياسات المركزي ووزارة الاقتصاد ووزارة التجارة الداخلية.

٦ - محاربة البطالة والفقر عن طريق تخفيض الأسعار ودعم الإنتاج ورفع القوة الشرائية لليرة السورية وأعتقد من المجدي العمل على رفع القدرة على

الوطن

تضخ الساحة الإعلامية والبحثية بالكثير من التقديرات والسيناريوهات الأجنبية والمحلية حول إعادة الإعمار في سورية وتكاليفها وطرق تمويلها، التي تشترك بغياب الدقة، لعدم إمكانية حصر كامل الأضرار والخسائر، التي غالباً ما تستخدم فيها التقديرية في حساب ما تبسّر منها، إضافة إلى اختلاف وتباين أسعار المواد التي تدخل في عمليات الإعمار في السوق العالمية.. وعوامل أخرى لسنا في صدق بحثنا هنا، إلا أن الأهم من ذلك وضع سيناريو تقريبي لدى إمكانية توفير التمويل اللازم لإعمار من المصادر السورية الداخلية والخارجية، فيبقى تقدير الفجوة بين المتوافر والمطلوب بعد إجراء مسح ميدانية لتقدير حجم الضرر وما المطلوب للإعمار.

في هذا الجانب، نشر مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد»، أمس ورقة سياسات بعنوان «تمويل إعادة الإعمار.. الاحتياجات والمصادر المحتملة»، قدرت إمكانية جمع مبلغ يتراوح بين ٧٤ و ١١٣ مليار دولار أميركي تقريباً وهو ما يغطي بين ٣٨ بالمائة و ٥٥ بالمائة من تكلفة إعادة الإعمار، وفقاً للتقديرات الحكومية البالغة ١٩٥ مليار دولار أميركي، على حين تتخفف هذه النسبة لتصبح بين ٣٠ و ٤٥ بالمائة من تكلفة إعادة الإعمار، إذا ما تمتد على التقديرات غير الحكومية التي تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار أميركي وسطيّاً. مع الإشارة إلى أن هذا الرقم يمكن أن يزداد بشكل مطرد، بفعل الإمكانات الكامنة للاقتصاد السوري والمتنامية بالاكتشافات النفطية والغازية في الساحل السوري والتطور المتوقع للقطاع الصناعي بشكل خاص، إضافة إلى التمويل الخارجي المتوقع الحصول عليه من الدول والمنظمات المانحة في حال التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية متوافق عليه دولياً.

الموارد الداخلية

تشتمل الموارد الداخلية السورية التي يمكنها المساهمة في تمويل الإعمار على الإيرادات العامة للدولة التي يكون جزء منها مخصصاً للإنفاق الاستثماري، وبفرض استعادة الاقتصاد الوطني لقدراته ما قبل الأزمة، إذ بلغت نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٢.٧ بالمائة في العام ٢٠١٠، فإن هذا المصدر من التمويل يمكن أن يسهم بمبلغ يتراوح بين ٨٠ و ١٣٠ مليار دولار أميركي (إجمالي الإنفاق الاستثماري) إلى ١٣٠ مليار دولار أميركي (إجمالي الإيرادات العامة).

ملتقى التأمين الوطني الأول وسط دمشق

وزير المالية لـ«الوطن»: التأمين في مقدمة أولويات الحكومة



عبد الهادي شباط

أكد وزير المالية مأمون حمدان لـ«الوطن» على هامش الملتقى التأميني الأول الذي انطلق أمس خلال المرحلة القادمة. وأشار إلى أن السيولة المصرفية حالياً مخصصة للإقراض الإنتاجي بشكل رئيس، ولها حدود معينة، والأمل قائم بزيادتها خلال المرحلة القادمة وأن يخصص لقطاع التأمين جزء منها لما له من دور مهم في دعم وتنمية الاقتصاد.

وأشار درغام خلال كلمته في الملتقى إلى انقلاب المعادلة في سوق الصرف حيث بدأنا نرى طوابير لبيع الدولار بدل الشراء كما كان سابقاً، مشدداً على استقرار سعر الصرف لدعم استقرار الفعاليات الإنتاجية في الاقتصاد. منوهاً بوجود تحسن في ظروف الإنتاج والتجارة والتي يمكن من خلالها تخفيض الأسعار بما يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

وأشار إلى أن الغاية ألا يكون عمل المصرف المركزي تقليدياً كمصرف لتصدير النقد، مشدداً على ضرورة التدخل الإيجابي لتنظيم عمل المصارف والشركات التأمينية إثر نتائج الحرب، وضرورة مواجهة العقوبات أحادية الجانب الجائرة والقيود الخارجية والداخلية.

مناخ استثماري

معتبراً أن هناك بعض القضايا في التأمين تحتاج لتطوير خاصة زيادة التأهيل العلمي والعملية العاملين في قطاع التأمين عبر إحداث شركات مع الجامعات لزيادة التخصصات التأمينية لديها وكذلك مع المصارف لجهة زيادة الدورات والتدريب «خاصة وأنتا مقبولون على مناخ وجو استثماري واسع جداً ستدخله الكثير من الشركات المحلية والخارجية والتي تهتم بتوفير قطاع تأميني منطوق ونشط ويلي مطالباتها خاصة الشركات العاملة في التجارة والتي تعتمد طبيعة عملها على توفر التأمين الكافي، ومنه لا بد من وضع الأسس اللازمة لتطوير عمل التأمين في سورية».

كما أوضح الوزير أن الحكومة داعمة ومهمة في قطاع التأمين وتعتبره في مقدمة أولوياتها وكان ذلك ظاهراً عبر القرارات المتكررة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء بهذا الخصوص إضافة للاجتماعات النوعية التي عقدت برئاسة وبحثت العديد من أنواع التأمين خاصة مسألة التأمين الإلزامي للسيارات والتأمين الصحي ورؤية الحكومة وتوجهاتها لإعادة هيكلة التأمين الصحي وتوسيع مظلة وزيادة فاعليته ضمن ضوابط ومعايير تزيد وترفع من جودة الخدمات المقدمة للمؤمن لهم، إضافة لتشكيل اللجنة العليا للتأمين والتي تضم كلاً من وزير المالية والصحة وعدداً من الخبراء في مجال العمل التأميني.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين حاكم مصرف سورية المركزي نريد درغام أن الملتقى يسلط الضوء على قطاع التأمين ويسهم بالتعريف فيه لشريحة واسعة، منوهاً بأن العلاقة بين قطاعي المصارف

عتبة جديدة

اعتبر رئيس هيئة الإشراف على التأمين سامر العيش في تصريح لـ«الوطن» أن المؤتمر رسالة بأن سورية بدأت تتعافى وأن المرحلة المقبلة هي مرحلة بناء وتطوير في مختلف المجالات بما فيها عمل التأمين. كما بين أن أعمال وفعاليات الملتقى تهدف لتطوير عمل شركات التأمين ووضع رؤية وإستراتيجية واضحة حول عمل شركات التأمين وعددها خلال المرحلة المقبلة، التي يمكن القول إننا أصبحنا نقف على أعتابها، ومنه تكمن أهمية الملتقى لجهة الحوار والتشراكة بين كل مكونات قطاع التأمين السوري، موضحة أن من خلال محاور الملتقى المتنوعة تتحقق نتائج إيجابية ترضى مكونات السوق وتعزز حالة الاستثمارات في أسواقنا المحلية.

نفض الكرام

أشار مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين إياد زهران في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الملتقى يمثل انتصاراً حقيقياً على سنوات الحرب ونفضاً لكرام وغير هذه السنوات وأن قطاع التأمين مهم لحماية المجتمع على مستوى الممتلكات، وأن رسالة الملتقى ستكون بأن العمل الفردي غير مجد وأن العمل

من أين يمكن تمويل إعادة الإعمار؟!

درغام: نسعى

لأن تكون العلاقة

بين قطاعي

المصارف والتأمين

تشاركية وبناءة

رئيس هيئة

الإشراف: نسعى

لبلورة رؤية

واستراتيجية

واضحتين لعمل

التأمين

مدير السورية

للتأمين: العمل

الفردى غير مجد

وجلسة خاصة

للتأمين الصحي

رئيس اتحاد

الشركات: الملتقى

يزيل هواجس

الشركات الراغبة

في دخول السوق

السورية

جزء إضافي مهم من رؤوس الأموال السورية إلى الخارج بطرق مختلفة، ولاسيما إلى دول الجوار، يمكن تقديره بنحو ٢٠ مليار دولار أميركي. بعضها أخذ شكل إيداعات في المصارف، وبعضها تم استثماره في مشروعات صناعية وخدمية، كان للخبرة السورية فيها اسم عريق وباع طويلاً فالودائع السورية في لبنان قبل الأزمة كانت تقدر وسطياً بـ ١٦ مليار دولار أميركي من أصل ١٤٤ مليار دولار أميركي حجم الودائع في البنوك اللبنانية. ومع بداية الأزمة السورية ارتفع رقم احتياطي مصرف لبنان بشكل خاص من ٢٩ ملياراً إلى ٣٧ ملياراً، ولم تعلن السلطات النقدية اللبنانية مصدر هذه الزيادة، رغم أن هذه المدة شهدت انخفاضاً في واردات السياحة اللبنانية وضعف التحويلات من الخليج وأوروبا، وهذا يدل على أن هذه الزيادات الكبيرة والمفاجئة مصدرها سوري بشكل أساسي، وفي الأردن، تقدر رؤوس الأموال السورية المستثمرة حتى نهاية عام ٢٠١٤، نحو ١٤٠ مليون دولار وتشكل نحو نسبة ١٥ بالمائة من حجم الاستثمارات الأجنبية فيه، على حين بلغ عدد المستثمرين السوريين ١٩١ مستثمراً، وبلغت المصانع السورية المسجلة هناك ٣٧٠ مصنعاً. وتقدر بعض المصادر رؤوس الأموال السورية التي هربت إلى مصر للاستثمار بعلمياري دولار، إذ ناهز عدد المستثمرين السوريين في القاهرة وحدها ١٠٠ مستثمر وظفوا أموالهم في قطاعات مختلفة، كان أهمها صناعة الألبسة الجاهزة والمطاعم والمحال التجارية، كما أنشأ السوريون هناك ٧٠ معملًا وهناك ٣٠٠ شركة قيد الإنشاء، ما وفر حدود نصف مليون فرصة عمل. كما يقدر مجموع الاستثمارات السورية في تركيا بـ ١.٢ مليار دولار، إذ توجه الكثير من رجال الأعمال مع أموالهم وممتلكاتهم إلى الأراضي التركية بفعل الأزمة، وتم نقل العديد من المعامل وخطوط الإنتاج القريبة إلى هناك، تحديداً إلى إقليم هاتاي التركي، وقد شكل عام ٢٠١٥ عام إنشاء الشركات السورية في تركيا، حيث وصلت أعدادها إلى أكثر من عشرة آلاف شركة مسجلة وغير مسجلة، بحسب تقارير صادرة عن الحكومة التركية شكلت نسبة ٢٢.٣ بالمائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ٢٠١٥ في تركيا الذي بلغ حدود ٣٠٠ مليون دولار. بعد أخذ العوامل الموضوعية المتعلقة بخروج رؤوس الأموال للمواطنين السوريين التي تعود ما قبل الأزمة وتلك المتعلقة بالأزمة الراهنة، فإنه يمكن تقدير حجم هذا المصدر لتتراوح بين ٢٠ مليار دولار أميركي كحد أدنى، نتيجة عودة تلك الأموال التي غادرت بفعل الأزمة و٣٠ مليار دولار أميركي، نتيجة القدرة على استقطاب ١٠ بالمائة من الأموال السورية الوجودية في الخارج.

أموال السوريين في الخارج قد تصل إلى ١٤٠ مليار دولار

السوري، ذلك ما يحمله هذا الاقتصاد من إمكانات إنتاجية كبيرة، وفرص استثمارية واعدة في المجالات والقطاعات كافة، وبمقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تدفقت إلى سورية قبل الأزمة مع حجم الاستثمارات التي استمرت بالتدفق إلى دول المنطقة والجوار ولاسيما لبنان والأردن ومصر فإنه من المتوقع أن يتراوح إسهام هذا المصدر بين ٣ و ٤ مليارات دولار أميركي.

أموال السوريين المغتربين في الخارج

لأموال المغتربين السوريين في الخارج أهمية بالغة يعول عليها بشكل كبير وجدي للإسهام في عملية إعادة إعمار سورية. وقد يرغب المغترب السوري في الإسهام في عملية إعادة الإعمار، من خلال توظيف أمواله على شكل ودائع في المصارف السورية المحلية، ذلك بغية دعم قدرتها على الإقراض. أو قد يأخذ إسهامه شكل اكتتاب على سندات خزينة صادرة عن الدولة السورية، سواء أكان ذلك بالعملة المحلية، أم العملة الأجنبية. كما يمكن للمغترب السوري أن يفتح فرعاً لشركته في سورية، أو أن يقوم بشراء أسهم لشركات سورية.

تشير التقديرات الرسمية وغير الرسمية إلى أن حجم رؤوس الأموال السورية الموجودة في الخارج التي تراكت خلال العقود الخمسة الماضية يتراوح بين ٨٠ و ١٤٠ مليار دولار أميركي، ولقد أسهمت الأزمة الحالية من دون ريب، في هروب



تسهيلات ائتمانية مباشرة من دول صديقة كروسيا والصين وإيران والهند، و مؤسسات دولية كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، أو بنك التنمية الجديد المنبثق عن دول مجموعة البريكس (روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا)، أو البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي. إلا أنه يجدر القول: إن تكلفة الحصول على هذه القروض والشروط المرتبطة بمنحتها تلعب دوراً رئيساً، في تحديد الجهة التي يمكن أن يقع الخيار عليها لتأمين التمويل اللازم لما لهذا الأمر من تأثير مباشر في سيادة الدولة السورية واستقلال قرارها الاقتصادي والسياسي. كما يمكن عقد مؤتمر دولي للمانحين تشارك فيه دول ومنظمات عديدة يهدف إلى تأمين التمويل اللازم لإعادة إعمار ما دمته الحرب.

رغم صعوبة تقدير حجم إسهام هذا المصدر، إلا أنه يمكن افتراض قدرة الاقتصاد السوري بإمكاناته الكامنة على الوصول إلى نسبة اقتراض تتراوح بين ٣٠ و ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المحقق قبل الأزمة البالغ ٦٠ مليار دولار أميركي كحد أدنى، أي ما يعادل مبلغاً، يتراوح بين ١٨ و ٣٦ مليار دولار أميركي.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد مصادر التمويل المهمة لعملية إعادة الإعمار التي يتوقع أن تتدفق إلى الاقتصاد

ويمكن للحكومة السورية أن تلجأ إلى الاقتراض الداخلي، من خلال طرح سندات للخزينة للاكتتاب العام، من المقيمين وبالعملة المحلية، تشارك بها المصارف السورية لمصلحتها ومصالحة الأفراد والشركات، وبالمجمل يتراوح إسهام هذا المصدر في حال اعتماد سيناريو ما قبل الأزمة بين ٢٥ و ٣٠ مليار دولار أميركي.

المصادر الخارجية

يمكن للحكومة السورية أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي من خلال طرح سندات للخزينة للاكتتاب العام في الأسواق العالمية وبالعملة الأجنبية. ورغم أنه يمكن للحكومة السورية جمع كمية أكبر من الأموال، من خلال الأسواق المالية العالمية، مقارنة بالسوق المالية المحلية، إلا أن نجاح هذا الأمر يتوقف على مدى قناعة المخرضين الخارجيين أو المستثمرين بالقدرة الكاملة للاقتصاد السوري من جهة، ومن جهة أخرى بقدرة الدولة السورية على الوفاء بالتزاماتها المالية الذي سينعكس من خلال عائد أعلى يطالبه هؤلاء المخرضون والمستثمرون كتعويض عن حجم المخاطر المرتفعة التي سيتعرضون لها، نتيجة الاستثمار في أوراق مالية حكومية صادرة عن الدولة السورية، بدلاً من الاستثمار في أوراق مالية صادرة عن دول وحكومات ذات تصنيف ائتماني أفضل.

إضافة إلى إبرام اتفاقيات للحصول على قروض ميسرة أو